الصراعات الإقليمية في منطقة الخليج وانعكاساتها على الأمن البحري العماني (١٩٨٠–١٩٩١)

الباحثة: هند صادق جاسم أ.د . وئام شاكر غني
كلية التربية للبنات – جامعة بغداد

الكلمات المفتاحية: الأمن البحري، سلطنة عمان، مضيق هرمز

الملخص:
يتناول البحث أثر الصراعات الإقليمية في منطقة الخليج العربي خلال الفترة (١٩٨٠- ١٩٩١) في إعادة تشكيل مفهوم الأمن البحري في سلطنة عُمان، مع التركيز على حرب الناقلات وحرب الخليج الثانية بوصفهما محطتين مفصليتين في تطور البيئة البحرية الإقليمية. تنطلق الدراسة من تساؤل مركزي حول الكيفية التي أسهمت بها الأزمات البحرية في إعادة ترتيب أولويات سلطنة عُمان وتعزيز البعد الأمني للنشاط البحري ضمن مسار النهضة.
وتعتمد الدراسة المنهج التاريخي التحليلي، من خلال قراءة مقارنة لطبيعة التهديدات البحرية في الحربين، وتحليل انعكاساتها على إدراك صانع القرار العماني. في إدارة المجال البحري، سواء على مستوى السياسات الدبلوماسية أو الإجراءات المؤسسية.
تفترض الدراسة أن تلك الأزمات لم تُنشئ النشاط البحري العُماني من فراغ ، بل شكلت دافعاً لإعادة ترتيب أولويات الدولة، وتعزيز مكانة الأمن البحري بوصفه ركيزة أساسية في معادلة الاستقرار الوطني .
وتخلص الدراسة إلى أن التحولات التي شهدتها البيئة البحرية، ولاسيما تدويل الأمن البحري خلال حرب الخليج الثانية، أسهمت في ترسيخ مقاربة وقائية طويلة المدى لدى السلطنة، جمعت بين الحياد الإيجابي و الجاهزية المؤسسية، وربطت الأمن البحري بمسار التنمية والاستقرار الإقليمي.

المقدمة :

شهد النظام الإقليمي في الخليج العربي خلال حقبة الثمانينيات ومطلع التسعينات، تحولات استراتيجية أعادت صياغة المعالم الأمنية للمنطقة، ولاسيما في المجال البحري فقد أدت الحرب العراقية – الإيرانية إلى توسع الصراع نحو المجال البحري، ذلك بانتقال الحرب إلى مرحلة جديدة عرفت بحرب الناقلات، مما هددَ أمن الملاحة النفطية على الصعيدٍ الدولي. ثم جاءت حرب الخليج الثانية لتدفع بالأمن البحري إلى مرحلة أكثر تعقيداً، بعد أن أصبح خاضعاً لإطار قانوني دولي من خلال الالتزام بقرارات مجلس الأمن. مما يعني نقل إدارة الممرات المائية من

النطاق الإقليمي إلى منظومة الأمن الجماعي. وعلى صعيدٍ متصل برزت أهمية الدول المشاطئة للمضائق الحيوية، بدورها الفعال والرئيسي في معادلة الاستقرار البحري. وكان في مقدمة تلك الدول سلطنة عُمان بحكم إشرافها على الجانب الجنوبي لمضيق هرمز، حلقة الوصل بين الخليج العربي والمحيط الهندي. لم يكن موقعُ عُمان مجرد معطًى جغرافي، بل بات محدداً رئيسياً لطبيعة الدور والواجبات الوطنية في بيئة بحرية تتسم بتنامي الوجود العسكري وتداخل النفوذ الدولي. غير أن دراسة تطور الأمن البحري في السلطنة خلال هذه المرحلة لا يقتصر على تتبع الأحداث العسكرية أو رصد التفاعلات الإقليمية، بل تتطلب غوصاً تحليلياً في طبيعة العلاقة التفاعلية بين الجغرافيا السياسية وبناء المؤسسة الوطنية. وبين الضغوط الخارجية ومتطلبات التخطيط الاستراتيجي للدولة. فقد تزامنت تلك التحديات مع مرحلة ترسيخ دعائم الدولة الحديثة في (عصر النهضة)، الأمر الذي يطرح تساؤلات حول طبيعة استجابة السلطنة للتحديات البحرية، ومدى انعكاسها على صياغة عقيدتها الأمنية. وبناءً على ما تقدم، تنطلق هذه الدراسة لتوضيح إثر الصراعات الإقليمية في إعادة تشكيل مفهوم الأمن البحري لدى سلطنة عُمان خلال المدة (١٩٨٠-١٩٩١) متبنية منهجاً تاريخيا تحليلياً يقارن بين مرحلتي حرب الناقلات وحرب الخليج الثانية ، لاستكشاف تداعياتها على السياسات البحرية والدبلوماسية العُمانية ضمن سياق إقليمي ودولي بالرغم من تعقيداته المتشابكة.

الدراسات السابقة :

أولا: دراسة علي حمزة عباس (موقف سلطنة عُمان من حربي الخليج الأولى و الثانية)

سلط الباحث الضوء على نهج التحرك العُماني تجاه أزمتي الحرب، العراقية - الإيرانية وحرب الخليج الثانية، استعرض الباحث في بحثه ثوابت الدبلوماسية العُمانية منذ عام ١٩٧٠ حين تولي السلطان قابوس الحكم، والتي تمثلت في مبدأ الحياد الإيجابي.

مثل وجه الاختلاف بين البحثين؛ أن الباحث المذكور ركز في بحثهِ على المسار الدبلوماسي و السياسي ، بينما ركزت دراستنا على دراسة الانعكاسات الميدانية لهذه المواقف على ملف الأمن البحري العُماني وتأثير الصراعات على السيادة البحرية الإقليمية.

ثانيا: دراسة محمد كريم كاظم، ومحمد حامد سلطان. (الدور الإقليمي لسلطنة عُمان ونموذج الحياد الإيجابي)

ركز الباحثان على الدور الإقليمي للسلطنة من خلال تبنيها سياسة الحياد الإيجابي، موضحين من خلال البحث كيف أسهم هذا الدور في تعزيز مكانة السلطنة كوسيط إقليمي، حافظت على علاقات متوازنة مع مختلف الأطراف.

يكمن اختلاف البحث المذكور عن دراستنا أن البحث تناول الإطار العام للدور الإقليمي والسياسة الخارجية، بعيداً عن التركيز على انعكاس اثر الصراعات الإقليمية على الأمن البحري أو التحديات المرتبطة بالملاحة البحرية، وذلك ما تطرقنا إليه في بحثنا.

ثالثاً: دراسة فلاح حسن كزار ورياض ريحان منشود، (موقف دول الخليج العربي من حرب الناقلات النفطية ١٩٨٤- ١٩٨٥).

تناولت الدراسة مواقف دول الخليج العربي من حرب الناقلات خلال الحرب العراقية - الإيرانية، مركزة على دراسة حجم التأثير الذي خلفته الحرب على ناقلات النفط في الخليج العربي، وما

سببه من تأثير مباشر للملاحة الدولية والأمن البحري. ويأتي أختلاف تلك الدراسة عن ما قدمناه، أن الدراسة السابقة تناولت الأمن البحري على مستوى دول الخليج بشكل عام، دون الغوص في الظاهرة العُمانية ودورها المباشر في تلك الصراعات.

منهجية البحث

تعتمد الدراسة على المنهج التاريخي التحليلي لتتبع تطور الأمن البحري العُماني، حيث يقوم البحث بقراءة الوثائق والتقارير الرسمية وتحليلها لاستيعاب كيفية التعامل مع الأزمات الإقليمية. كما يستخدم البحث أسلوب التحليل المقارن لبيان الفرق في الدور العُماني بين حربي الخليج الأولى والثانية، وكيفية تحول هذا الدور من تأمين الممرات المائية إلى بناء شراكة لوجستية وأمنية فاعلة، مما يساعد في تقديم رؤية واضحة حول استراتيجية القرار العُماني خلال تلك الفترة.

الإطار النظري لمفهوم الأمن البحري

يُعد الأمن البحري في جوهره انعكاساً لقدرة الدولة على المواءمة بين حقوقها السيادية والالتزامات الدولية (Bueger, 2015, p. 159). تتجسد القيمة النظرية لهذا المفهوم في المقاربة العُمانية التي تبلورت أواخر القرن العشرين؛ إذ لم تكتفِ السلطنة بتطوير بنيتها المؤسسية، بل تبنت رؤية تنظر للأمن بوصفه منظومة متكاملة تجمع بين متطلبات القوة الدفاعية مع الحكمة الدبلوماسية (حبيب ودخيل، ٢٠٢٥،ص. ١٥-١٨).

وتبعاً لذلك، يمكن تفسير التجربة العُمانية خلال الفترة (١٩٨٠-١٩٩١) في ضوء هذا التحول النظري؛ إذ وظفت السلطنة أدواتها الدبلوماسية ولاسيما سياسة الحياد الإيجابي كآلية وقائية لحماية المجال البحري من الانزلاق نحو الصراعات المفتوحة (Cordesman, 1994, p. 213). أن الأمن البحري في الحالة العُمانية لم يُبنى على منطق المواجهة، بل على إدارة التوازنات وتخفيف حدة الاستقطاب الدولي، بما يضمن استقرار الممرات المائية. وبذلك تحول الحياد من مجرد موقف سياسي إلى أداة أمنية أستراتيجية توازن بين حتمية الجغرافيا ومتطلبات الأمن الجماعي. (المرشدي، 2017، ص 97–101

التمهيد : العلاقة بين التأريخ و الجغر افيا

إن فهم حركة التاريخ لا يمكن أن ينفصل عن إدراك محدداته الجغرافية، باعتبار أن المكان يمثلُ عنصراً فاعلاً في تشكيل الأحداث وتوجيه مساراتها. وقد أكدت الدراسات الجيوسياسية أن الجغرافيا تفرض على الدول أنماطًا معينة من السلوك، تزدادُ وضوحاً كلما ارتبط الموقع بالممرات الحيوية أو مناطق التماس الحضري (حبيب ودخيل، 2025، ص 12–14)، لا تبدو العلاقة بين الجغرافيا والتاريخ علاقة سببية بسيطة، بل علاقة تأثير متبادل؛ إذ تمنح الجغرافيا الدولة فرصاً وإمكانات استراتيجية بقدر ما تفرض عليها من تحديات وضغوطات لوجستية. بينما يعكس التاريخ كيفية توظيف تلك الفرص أو التكيف معها.

ويتجسد هذا الترابط في الحالة العُمانية، فالموقع الذي تحتله السلطنة عند مدخل الخليج العربي، وإشرافها على الضفة الجنوبية لمضيق هرمز، فضلاً عن امتدادها الساحلي على بحر العرب والمحيط الهندي (الغامدي، ١٩٩٢، ص 73). لم تكن هذه الميزة الجغرافية مجرد معطى طبيعي، بل شكلت عاملاً حاسماً في صياغة دورها التاريخي؛ فمنذ العصور المبكرة ارتبط اسم

عمان بالبحر، سواء عبر النشاط البحري أو التواصل الحضاري، الأمر الذي رسخ إدراكاً مبكراً بأهمية المجال البحري كونه أحد ركائز الاستقرار والازدهار (فرحان، ٢٠٢٥، ص. ٤٥–48).
وخلال المرحلة المعاصرة، لاسيما بين عامي (1980- 1991) أعادت الأزمات الإقليمية إبراز الأهمية الاستراتيجية للموقع العُماني، بعد أن أصبح مضيق هرمز محوراً للتوترات العسكرية والسياسية في الخليج العربي. ومع ذلك، لم تتجه السلطنة إلى توظيف موقعها كأداة صراع، بل استندت إلى إرثها التاريخي الطويل وسعت إلى توظيفهِ كعنصر استقرار إقليمي، إدراكاً منها لتعقيد البيئة الجيوسياسية المحيطة بها (العذاري، ٢٠٠٩، ص. 184).
وعليه فإن دراسة الأمن البحري العماني لا تستقيم باقتصارها على تحليل القرارات السياسية فحسب، بل تقتضي فهم العلاقة التفاعلية بين الجغرافيا بوصفها معطى شبه ثابت، والتاريخ باعتبارهِ عملية ديناميكية تكشفُ كيفية إدارة عُمان لموقعها، استراتيجي وتحويله إلى ركيزة ضمن استراتيجيتها الأمنية.
استناداً على ذلك، يتجلى الموقع الجوهري لسلطنة عُمان ضمن أطروحة نيكولاس سبايكمان حول أرض الحافة (Rimland) ووفقا لهذه النظرية فإن المناطق الساحلية المحيطة بكتلة اوراسيا تمثل نطاقاً حاسماً في معادلات القوة الدولية، نظراً لدورها الوسيط بين القوة البرية والقدرة البحرية (Spykman, 1944, p.43)، وتبرز هذه المقاربة أهمية الدول المطلة على المضائق الدولية بوصفها نقاط تتحكم في حركة التجارة والطاقة، وتؤثر في حسابات القوى الكبرى وقد أثبتت التوترات التي شهدتها منطقة الخليج العربي بين عامي (١٩٨٠-١٩٩١) أن الموقع العُماني المطل على مضيق هرمز لم يكن مجرد جغرافيا سياسية جامدة، بل تحول إلى عنصر فاعل في إدارة التوازنات الإقليمية. فلم يُستثمر هذا الموقع كوسيلة ضغط أو اصطفاف، وإنما كمساحة لإدارة التوازن بين مقتضيات السيادة ومتطلبات الاستقرار الملاحي، الأمر الذي عزز مكانة عُمان كطرف موثوق في تأمين أحد أهم الممرات المائية في العالم مضيق هرمز(الفارسي، 1998، ص. 76).

المبحث الأول : حرب الناقلات و تداعياتها على الأمن البحري العماني

مثّلت الحرب العراقية–الإيرانية نقطة تحول مفصلية في تاريخ الصراعات المسلحة في الشرق الأوسط ؛ إذ بدأت كمواجهة تقليدية ذات طابع بري، لكنها سرعان ما تطورت إلى أزمة هددت سلامة خطوط الملاحة الدولية. وبعد مرحلة من القتال البري امتدت بين عامي (1980–1983) اتجه طرفا النزاع إلى نقل المواجهة نحو المجال البحري في محاولة لتوظيف حساسية تدفق النفط العالمي كورقة ضغط سياسية واقتصادية (العاني، ١٩٩٤، ص. ١٨-٢٢) وقد أشار عدد من الباحثين إلى إن انتقال الحرب الى البحر لم يكن خياراً عسكرياً فحسب، بل أداة أستراتيجية للضغط الاقتصادي وإعادة تشكيل موازين القوى في الخليج العربي (سعيد ومحمود، 2023، ص. 41). وأمام هذه المتغيرات وجدت الدول المشاطئة، ولاسيما سلطنة عُمان نفسها في مواجهة مباشرة مع تحديات أمنية معقدة فرضت عليها إعادة النظر في خططها الأمنية والاستباقية، بما يتلائم مع الأحداث المتسارعة في المحيط الإقليمي (عباس، 2013، ص. 58).
دخل الصراع العراقي –الإيراني منعطفاً حاسماً عام 1984 مع انتقال العمليات العسكرية إلى البحار في مرحلة عُرفت «بحرب الناقلات»، حيث استهدفت المرتكزات الاقتصادي للطرفين. بدأ

العراق بضرب الناقلات المتجهة إلى الموانئ الإيرانية بهدف تقليص موارد تمويل الحرب، فيما ردّت إيران باستهداف سفن لم تقتصر على السفن العراقية، بل طالت السفن المبحرة من وإلى موانئ الدول الداعمة للعراق، الأمر الذي أدى إلى تدويل الخطر وخروجه عن نطاق النزاع الثنائي ليشمل سفناً تجارية وناقلات نفطية غير منخرطة بشكل مباشر في الصراع (Navias & Hooton, 1996, p. 78). وأدى هذا التحول الاستراتيجي إلى إدخال المنطقة في حالة من الاضطراب الملاحي غير المسبوق؛ إذ لم تعد المسارات البحرية الحيوية بعيدةٍ عن الاستهداف الصاروخي أو هجمات الزوارق السريعة، مما أثار موجة من القلق الدولي المتصاعد حيال أمن الملاحة وحرية المرور عبر مضيق هرمز، باعتباره المنفذ البحري الوحيد الذي يربط مياه الخليج العربي ببحر العرب والمحيط الهندي (Cordesman, 1994, p. 203؛ الغامدي، 1992، ص. 75). وتحول المضيق من ممر تجاري اعتيادي إلى محور قلق عالمي، وأصبح تأمين السفن العابرة فيه أولوية قصوى في الأجندة الدولية، خاصة مع ارتباط استقرار أسواق الطاقة العالمية بسلامة المرور عبر هذا الممر الحيوي (كاظم وسلطان، 2018، ص. 72).

بلغ التوتر ذروته بين عامي (1986–1987)، حين تدخل المجتمع الدولي بصورة مباشرة في معادلة الأمن البحري من خلال المبادرة الأمريكية المعروفة بعملية «Earnest Will»، التي قامت على إعادة تسجيل ناقلات النفط الكويتية تحت العلم الامريكي وتوفير حماية عسكرية لها (CSIS, 1991, p.145). وقد وضع هذا التحول الممرات المائية، ولا سيما المناطق القريبة من المياه الإقليمية العُمانية، تحت رقابة عسكرية دولية مشددة، استجابةً لتصاعد التهديدات وانتشار الألغام البحرية (الدليمي وعباس، 2025، ص. ١١٢) وكشفت حادثة اصطدام الناقلة (Bridgeton) بالألغام البحرية في صيف ١٩٨٧ هشاشة التدابير الأمنية أمام التهديدات غير النمطية، معلنةً دخول حرب الناقلات مرحلة أكثر تعقيداً مع توظيف الألغام البحرية كسلاح خفي عالي التأثير (Cordesman, 1994, p.228). وأفضى ذلك إلى خلق بيئة بحرية بالغة الخطورة، إذ أصبحت الألغام القاعية والعائمة تمثل تهديداً صامتاً يستهدف السفن التجارية و يمس في الوقت ذاته هيبة القوى الدولية المسؤولة عن حماية الملاحة (العاني، 1994، ص. 52). انعكست هذه التطورات بصورة مباشرة على سلطنة عُمان، خصوصاً مع امتداد العمليات البحرية نحو المداخل الجنوبية لمضيق هرمز. فقد واجهت السلطنة تحدياً تمثل في حماية مياهها الإقليمية دون الانخراط في الاستقطاب العسكري. واستجابة لذلك، إضطلعت البحرية السلطانية العُمانية بدور محوري في تعزيز إجراءات المراقبة البحرية من خلال تكثيف طلعات الاستطلاع وعمليات الرصد الميداني، فضلاً عن تطوير منظومة لتتبع حركة السفن العابرة بما يضمن سلامة الملاحة ضمن نطاق سيادتها (العريمي، 1999، ص. 101).

لم يكن هذا الدور مجرد إجراء دفاعي محدود، بل جسد مقاربة متوازنة تقوم على إدارة المجال البحري وفق قواعد القانون الدولي، بما يحقق الموازنة بين حتمية الموقع الجغرافي وضرورة استمرار تدفق التجارة العالمية في أحد أكثر الممرات حساسية في العالم. وقد مثّلت هذه المرحلة أساساً لتبلور وعي أمني عُماني أكثر نضجاً في مرحلة ما بعد الحرب (العذاري، 2009، ص. 184). إذ لم يكن وضع أوزار الحرب في أغسطس 1988 مجرد نهاية لصِدام عسكري، بل بداية لمرحلة مراجعة أستراتيجية شاملة في مسقط، حيث كشفت الحرب أن أمن الممرات المائية يرتبط

ارتباطاً وثيقاً بسيادة الدولة واستقرارها السياسي، وعلى هذا الأساس اتجهت السلطنة إلى تبني مفهوم الأمن الوقائي، الذي يهدف إلى تحويل الموقع الجغرافي من عنصر انكشاف إلى أداة لإدارة الاستقرار الإقليمي (العريمي، 1999، ص. 118؛ مزعل، 2018، ص. 233).

لم تكن حرب الناقلات مجرد حدث هامشي في سياق المواجهة العراقية – الايرانية، بل مثلت لسلطنة عُمان مختبراً استراتيجياً لاختبار كفاءتها في ضبط أمنها البحري وسط بيئة جيوسياسية شديدة التعقيد. ففي ظل التهديدات المتزايدة لخطوط الملاحة والاحتشاد العسكري المتنامي، اضطرت البحرية العُمانية للموازنة بين مقتضيات السيادة وتجنب الانزلاق في توترات المنطقة (عباس، 2015، ص. ٥١٧). الأمر الذي وضع البحرية السلطانية العُمانية أمام تحدٍ مزدوج يتمثلُ في الحفاظِ على سيادتها البحرية، وضمان عدم انتقال التوترات إلى نطاق مياهها الإقليمية. وفي هذا السياق، وصفت إحدى الدراسات العسكرية الأمريكية المبكرة عام 1982 وضع البحرية العُمانية بأنها تعمل في مياه مضطربة (Johnson & Barrett, 1982)، مما يشير إلى حجم الضغوطات التي أحاطت بالسلطنة آنذاك. إن القيمة الحقيقية لتلك الحقبة لم تكن عسكرية فحسب، بل في كونها مرحلة تَعلم تراكمي أثبتت أن استقرار البحار يستند إلى الاحترافية التنظيمية والرصد الدقيق، وهو ما مهد الطريق لتبني مقاربة أمنية وقائية أكثر شمولاً وتطوراً في مرحلة ما بعد الحرب. غير أن أهمية هذه المرحلة لا تكمن في طبيعة التحديات العملياتية فحسب، بل في الأثر الإدراكي الذي تركته على صانع القرار العُماني إذ كشفت التجربة أن إدارة المجال البحري تتطلب ماهو أبعد من الانتشار العسكري التقليدي، لتتحول تدريجياً نحو بناء منظومة تنظيم ورصد أكثر احترافاً، ويمكن القول إن مواجهة التهديدات غير التقليدية خلال حرب الناقلات قد أرست القواعد التمهيدية للعقيدة البحرية العُمانية الحديثة. إذ وفرت للسلطنة خبرة عملية في إدارة التحديات التي شهدتها الممرات المائية الحيوية، بما يحقق الموازنة بين حماية السيادة الوطنية ومتطلبات الأمن البحري. وقد شكّلت هذه الخبرة التراكمية أرضية أساسية ستتجلى ملامحها بصورة أكثر وضوحاً خلال حرب الخليج الثانية، مع انتقال الأمن البحري في المنطقة إلى مرحلة التدويل المؤسسي.

المبحث الثاني: حرب الخليج الثانية و انعكاساتها على الأمن البحري العُماني

أحدثت حرب الخليج الثانية (1990–1991) تحولاً نوعياً في بنية الأمن الإقليمي في الخليج العربي؛ إذ تجاوزت تداعيات غزو العراق للكويت الإطار الجغرافي للنزاع لتؤسس لواقع أمني جديد اتسم بالتدويل المؤسسي الكامل (عباس، 2015، ص.٥٢٤). فبينما ظلت حرب الناقلات خلال الحرب العراقية–الإيرانية ضمن نطاق صراع ثنائي أثَر في الملاحة النفطية دون إعادة صياغة شاملة للمنظومة القانونية، جاءت أزمة الكويت لتضع الممرات المائية الخليجية تحت إشراف مباشر من مجلس الأمن، مما نقل أمن الخليج وبحر عُمان من دائرة الترتيبات الإقليمية إلى نطاق الأمن الجماعي الدولي (السيد، 1993، ص ٩٤؛ Cordesman, 1994, p.301). وقد وجدت سلطنة عُمان نفسها أمام تحدٍ استراتيجي معقد تمثل في إدارة مجالها البحري في ظل حضور عسكري دولي مكثف وغير مسبوق، الأمر الذي استوجب مواءمة دقيقة بين الالتزامات القانونية الناشئة عن قرارات مجلس الأمن ومقتضيات السيادة الوطنية (العذاري، 2009، ص ١٩٦؛ Al-Khalili, 2005, p. 158) بدأ التدويل القانوني للأزمة مع القرار (660) الذي أدان الغزو

وطالب بالانسحاب الفوري، إلا أن التحول الفعلي في طبيعة الأمن البحري تجسد في القرار (661) الذي فرض نظام عقوبات شامل وأرسى الأساس لآلية التنفيذ البحري التي عُرفت بعمليات الاعتراض البحري (United Nations, 1990). وقد أشار عدد من الباحثين إلى أن هذه المرحلة مثلت سابقة في إخضاع حركة الملاحة الخليجية لآليات إنفاذ دولية مباشرة (كزار ومنشد، 2025، ص. 81). ونتيجة لذلك لم تعد حرية الملاحة في الخليج تمارس وفق الإطار التقليدي لقانون البحار وحده، بل أصبحت خاضعة لضرورات إنفاذ العقوبات الدولية مما نقل أمن الملاحة من حيز التنظيم الفني للمرور البحري إلى أداة تنفيذية ضمن منظومة قرارات أممية ملزمة (U.S. Department of Defense, 1992, p. 77). أدى فرض الحظر الدولي إلى تحويل مياه الخليج وبحر عُمان إلى نطاق رقابي نشط حيث أصبحت السفن العابرة تخضع لإجراءات التفتيش للتحقق من امتثالها لنظام العقوبات، وهو ما عدّه بعض الباحثين انتقالاً من مفهوم حرية الملاحة المطلق إلى الملاحة المقيدة بضوابط الأمن الجماعي في سياق استثنائي (الحربي، 1999، ص. 63).

ومع أن اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار (1982) كرست مبدأ حرية الملاحة وحق المرور العابر في المضائق الدولية، فإن قرارات مجلس الأمن، واستناداً إلى الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة، الذي بموجبه منَح صلاحية لمجلس الأمن لاتخاذ الإجراءات الملزمة لحفظ السلم و الأمن الدوليين، بما فيها فرض العقوبات الاقتصادية واستخدام القوة العسكرية، أصدر المجلس قراراته بفرض العقوبات السياسية و الاقتصادية على العراق بعد عام ١٩٩٠. مما فرض طابعاً استثنائياً موقتاً على حركة التجارة، بما يعكس أولوية حفظ السلم والأمن الدوليين في تلك المرحلة (لأمم المتحدة، 1982؛ قرار مجلس الأمن 661) وقد اعتبر بعض الباحثين أن هذا التحول مثّل إعادة تفسير عملي لمفهوم المرور العابر، إذ أدى إلى تقييد الملاحة من شكلها المعتاد إلى نمط أكثر انضباطاً مشروطاً بإجراءات رقابية دقيقة فرضتها متطلبات الأمن الجماعي. (Bueger, 2015, p.161). بالنسبة لسلطنة عُمان، شكل هذا التدويل البحري عبئاً قانونياً وسياسياً في آن واحد؛ فبصفتها دولة مشاطئة لمضيق هرمز، كان عليها تنظيم الوجود العسكري الدولي المتزايد مع الحفاظ على إشرافها السيادي الكامل على مياهها الإقليمية. وقد تجلت المقاربة العُمانية في إدارة هذا التوازن عبر توفير بيئة تعاونية لتنفيذ القرارات الدولية دون السماح بتحويل مجالها البحري إلى منطقة نفوذ خارجية، وهو ما أشار إليه (مزعل، 2018، ص 221) بوصفه امتداداً لسياسة الحياد المنظم، فيما يرى (العذاري، 2009، ص 203) أن هذه المرحلة رسخت نمطاً من الإدارة السيادية المتوازنة في المجال البحري. ومع صدور القرار (678) الذي أجاز استخدام القوة لتحرير الكويت، انتقلت الأزمة من مرحلة الردع الاقتصادي إلى التفويض العسكري الشامل (قرار مجلس الأمن 678)، وأفضى ذلك إلى تكثيف الحضور البحري الدولي في المنطقة، حيث اكتسبت السواحل العُمانية أهمية عملياتية بوصفها عمقاً استراتيجياً آمناً بعيداً عن مناطق الاشتباك وحقول الألغام في شمال الخليج (GAO, 1997, p. 34). وبهذا تحولت المياه العُمانية إلى عنصر استقرار لوجستي ضمن العمليات الجارية تحت الشرعية الدولية. وفي هذا السياق برز الدور العُماني اللوجستي بوصفهِ امتداداً طبيعياً للتوازن القانوني الذي انتهجته السلطنة، فقد وفرت المنشآت البحرية والجوية فضاء تشغيلياً مستقراً مكن

قوات التحالف من إعادة التموين والتمركز بعيداً عن مركز التوتر، وأصبحت عُمان خياراً استراتيجياً آمناً لإدارة تدفقات الإمداد، مستفيدة من شبكة موانئها
وقواعدها العسكرية المهيأة مسبقاً في إطار اتفاقية التسهيلات الدفاعية المبرمة منذ عام ١٩٨٠، مع الولايات المتحدة الأمريكية (Al-Khalili, 2005, p. 147؛ Congressional Research Service, 1993, p. 6) وهكذا جسدت هذه الحقبة انعطافاً جوهرياً في مسار العقيدة العُمانية؛ إذ انتقلت به نحو تقنين التعامل الدولي قانونياً، وصياغة استراتيجية أمنية وقائية ناضجة لمرحلة ما بعد الحرب.

وفر ميناء مسقط نقطة آمنة لإعادة التموين والصيانة والتزود بالوقود بعيداً عن ضغوط العمليات المباشرة في شمال الخليج، في حين أدت جزيرة مصيرة وظيفة العمق اللوجستي الخلفي لاستقبال الإمدادات وتنظيم حركة التعزيزات بين المحيط الهندي والخليج العربي واكتمل هذا التنسيق بدور قاعدتي ثمريت والسيب اللتين وفرتا الدعم الجوي الضروري لعمليات النقل والمراقبة البحرية (العريمي، 1999، ص 135).

ولم تكن هذه المواقع مجرد مرافق تقنية، بل عناصر ضمن منظومة إسناد متكاملة ساهمت في تنفيذ القرارات الأممية بكفاءة، مع بقاء الإدارة تحت إشراف وطني كامل. إن الانفتاح العُماني على العمليات الدولية خلال الحرب لم يكن استجابة ظرفية، بل تجسيداً لما يمكن وصفه «بالسيادة المرنة» أي ممارسة السيادة عبر تنظيم التعاون الدولي لا الانسحاب منه (Al–Abri, 2024, p. 219). فمن خلال إدارتها لحركة الملاحة في مضيق هرمز، تمكنت السلطنة من منع التداخل بين النشاط العسكري وحركة التجارة العالمية، الأمر الذي حافظ على انسيابية الأمداد الدولي، وأكد أن الاستقرار الدائم للممرات البحرية يستند إلى الإدارة الوطنية الرشيدة بقدر ما يستند إلى الحضور الدولي (Valeri, 2009, p. 172). كما مثلت الدبلوماسية العُمانية خلال الأزمة نموذجاً للتوازن بين الالتزام بالشرعية الدولية والحفاظ على شبكة علاقات إقليمية متوازنة. فقد تبنت السلطنة نهج الحياد الإيجابي، الذي أتاح لها تنفيذ قرارات مجلس الأمن دون الانخراط في استقطابات حادة قد تهدد استقرار المضيق على المدى البعيد (النبهاني، 1995،ص 88). وانعكس هذا التوازن على مكانة الموانئ العُمانية، التي احتفظت بسمعتها كمراكز آمنة للتجارة الدولية في فترة اتسمت باضطراب واسع في شمال الخليج (القبسي، 2000،ص 75).

خلاصة هذا المبحث أن حرب الخليج الثانية لم تفرض على عُمان تحديات عسكرية وإسنادية فحسب بل أعادت صياغة موقعها ضمن منظومة الأمن البحري الدولي. فقد انتقل أمن الممرات المائية من نطاق الإدارة الإقليمية إلى إطار الأمن الجماعي، وأثبتت السلطنة قدرتها على التفاعل مع هذا التحول من موقع الفاعلية لا التبعية. ومن خلال المواءمة بين الالتزامات الأممية وصون ركيزة الأستقرار في واحدة من أكثر مناطق العالم حساسية، جامعاً بين الشرعية القانونية والادارة الوطنية الرشيدة للمجال البحري (الفارسي، 1998، ص. 115).

تجاوز الدور العُماني في حرب الخليج الثانية حدود الانخراط التقليدي في البيئات القلقة، بل برز كفاعلاً توازنياً أسهم في الحد من احتمالات تمدد الصراع إلى الممرات الملاحية في مضيق هرمز. ومن خلال توظيف موقعها الجغرافي الاستراتيجي واتباع نهج الحياد المنهج. نجحت مسقط في امتصاص تداعيات الاستقطاب العسكري والدولي، مما منعَ تحول المضيق إلى ساحة صِدام

مباشر بين القوى الكبرى. وبهذا المعنى، تحولت السلطنة إلى نقطة ارتكاز لتنظيم التفاعل الجيوسياسي في المنطقة، واستطاعت احتواء مظاهر الاستقطاب الدولي وتجنب تحويل مياهها الإقليمية إلى مسرح للمواجهات الكبرى مع التمسك الصارم بسيادتها الوطنية. إن هذا الأداء لم يكن وليد اللحظة، بل عكس نضجاً أمنياً تراكمياً مكن السلطنة من التوفيق بدقة بين ضرورات التدويل الأمني وصون القرار الوطني المستقل.

وبذلك كرست حرب الخليج الثانية واقعاً جديداً للأمن البحري في عُمان، تمثل في الانتقال من إدارة إقليمية محدودة إلى تفاعل منظم مع منظومة الأمن الجماعي، مع التمسك بمعادلة توازن دقيقة صانت السيادة العُمانية وجعلت من السلطنة حجر زاوية في منظومة السلم والأمن في المنطقة.

الانعكاسات بعيدة المدى للأزمات الإقليمية على تطور العقيدة الأمنية البحرية العُمانية:

لم تكن أحداث عامي (1990–1991) مجرد واقعة أمنية منعزلة في السجل العُماني، بل امتداداً لخبرات أمنية تشكلت ملامحها منذ اندلاع الحرب العراقية–الإيرانية (1980–1988)، وما رافقها من استهداف مباشر لحركة الملاحة النفطية في الخليج العربي، وقد كشف ذلك أن العقيدة الأمنية العُمانية لم تكن استجابة ظرفية طارئة، بل نتاج عملية تراكم استراتيجي تطلبت الانتقال من الحلول المؤقتة إلى بناء منظومة أمنية مستدامة (العاني، 1994، ص. 61؛ العباسي، 2013، ص 72). ومن ثم، فإن العقيدة البحرية العُمانية جاءت حصيلة تجارب رسخت قناعة سيادية مفادها أن البعد البحري يشكل الركيزة الأساسية للأمن القومي العُماني والاستقرار الإقليمي والدولي. مثّلت مرحلة حرب الناقلات التأسيس الإجرائي للأمن البحري العُماني؛ إذ كشفت للسلطنة أن التهديدات غير النمطية كالألغام البحرية وتعطيل خطوط الطاقة قد تحمل آثاراً استراتيجية لا تقل خطورة عن المواجهات العسكرية المباشرة (سعيد ومحمود، 2023، ص. 49). وقد برز تهديد إغلاق مضيق هرمز، بوصفه نقطة ارتكاز للاقتصاد العالمي، أداة ضغط ذات أبعاد دولية معقدة (الغامدي، 1992، ص. 83) وفرض هذا الواقع على الدولة المشاطئة ولاسيما سلطنة عُمان، تبني سياسات متوازنة تضمن تحييد الممرات المائية عن الاستهداف المباشر حفاظاً على انسيابية الملاحة واستقرار الأسواق العالمية ومع اندلاع حرب الخليج الثانية، انتقل التحدي إلى مستوى أكثر تعقيداً عبر تدويل الأمن البحري تحت إشراف مجلس الأمن الأمر الذي كرس دور السلطنة كعنصر ضامن للملاحة في ظل حضور عسكري دولي غير مسبوق (Al-Khalili, 2005, p. 162؛ قرار مجلس الأمن 678). وأضفت هذه الخبرة التراكمية المزدوجة إلى نضج رؤية استراتيجية عليا لدى صانع القرار العُماني، مفادها أن أمن الممرات المائية المحيطة بالسلطنة يشكل عنصراً بنيوياً في الأمن القومي، مما استوجب صياغة مقاربة شاملة تتجاوز منطق الاستجابة للأزمات إلى التخطيط الاستباقي طويل المدى (مزعل، 2018، ص. 238). لقد أثبت الواقع أن دور عُمان في استدامة الملاحة دور وظيفي محوري لا يمكن الاستغناء عنه، غير أنه يفرضُ التزامات مضاعفة في إدارة التوازن بين مقتضيات السيادة ومتطلبات التعاون الدولي. ومن هذا المنظور، يمكن توصيف التحول في العقيدة البحرية العمانية بأنه انتقال من أمن رد الفعل إلى أمن الإدارة الوقائية (Al-Abri, 2024, p. 227).

تأسيساً على ذلك نخلص إلى أن مرحلة (1980–1991) صقلت الهوية الأمنية البحرية في عمان، وأسهمت في إعادة تشكيل العقيدة البحرية على أسس أكثر شمولاً ومرونة. فلم يعد البحر في المنظور العُماني مجرد حدود جغرافية، بل فضاء استراتيجياً مركباً تتقاطع فيه المصالح الاقتصادية بالضرورات العسكرية والقانونية. وقد مكّنت هذه المقارنة السلطنة من أن تبرز كركيزة استقرار إقليمي موثوقة، تمتلك مرونة التفاعل مع المتغيرات الكبرى و الضغوط الدولية، مع الحفاظ على استقلالية القرار السيادي وصون الثوابت الوطنية (Valeri, 2009, p.181).

الخاتمة والنتائج والاستنتاجات :

من خلال تتبع الأحداث أن العقيدة البحرية العُمانية أُعيدت صياغتها تحت ضغط التحولات الأمنية الكبرى، حيث انتقلت من الدور الدفاعي التقليدي المحصور في الرصد الوقائي لمواجهة هشاشة الممرات المائية، إلى واقع التدويل الذي رسمتهُ حرب الخليج الثانية في المنطقة. مما أدى إلى خروج السياسة العُمانية من إطارها المحلي الضيق إلى فضاء استراتيجي أوسع. مما أوجب على الدولة إيجاد توازن دقيق بين ممارسة السيادة الوطنية والاستجابة لمتطلبات الأمن الجماعي الدولي، محولاً مفهوم الأمن البحري من مجرد الدفاع إلى إدارة شاملة للمجال البحري.

وكشفت الدراسة عن نجاح عمان في صياغة موازنة جمعت بين الأدوات الدبلوماسية تمثلت في عدم الخوض في الصراعات المباشرة عبر الوساطة النشطة. والجهود الميدانية والتي ركزت على رفع الكفاءة التنظيمية في أدارة محكمة للمجال البحري، ورفع مستوى التنسيق الفني والتنظيمي في إدارة السفن بما يضمن إستمرار انسيابية الملاحة في نطاق مياهها الإقليمية دون الإخلال بالتزاماتها الدولية.

لم يكن الارتقاء بالأمن البحري وليد الصدفة أو نتاجاً لضغوط الحرب وحدها، بل ترى الباحثة أن المسار الذي اتخذه الأمن البحري العُماني امتدت جذوره إلى بدايات النهضة العمانية عام ١٩٧٠. وبالرغم من أن الأزمات المتلاحقة عملت كمحفز زمني لإنضاج هذه الرؤية كان التوجه العماني يربط بوضوح بين الاستقرار البحري وبين مسارات التنمية. هذا التلاحم بين الأمن والتنمية هو ما أعطى العقيدة البحرية العمانية طابعها المستدام والمتطور .

ووفقاً للدراسة أن أثر الازمات لم يقتصر على الجوانب الميدانية فحسب، بل امتد ليشمل هيكلية البناء التشريعي للأمن البحري، حيث سعت مسقط الى صياغة قوانين وطنية تتماشى مع الالتزامات الدولية. إذ فرضت واقعاً استوجب تحديث الأطر القانونية لتتوافق مع معايير القانون الدولي للبحار.

وقد أثمر هذا النضج القانوني عن نشوء هوية بحرية عمانية حديثة تجمع بين كفاءة الإدارة و الشرعية القانونية مما عزز من موثوقية السلطنة كركيزة أمنية ولوجستية دولية في مرحلة ما بعد الصراع. وهو ما رسخ مكانتها كطرف موثوق في تأمين الممرات المائية الحيوية .

بناء على ما تقدم، يمكن القول أن الأزمات الإقليمية التي شهدتها الفترة (١٩٨٠-١٩٩١) لم تكن عائقاً أمام الإمكانات البحرية العُمانية، بل كانت بمثابة اختبار صلابة العقيدة البحرية، ومحفزاً لعُمان على إعادة صياغة النهج الأمني و ترتيب الأولويات الوطنية. لقد استطاعت الدولة بذكاء سياسي تحويل ضغوط الصراع إلى فرص لتعزيز التوازن بين استقلالها الوطني و الأزمات الدولي أثبتت مسقط أن لها القدرة الفائقة على تحويل التحديات

الجيوسياسية إلى مكاسب استراتيجية وتوظيف الحياد الإيجابي لتفكيك التوتر بين السيادة الوطنية ومتطلبات التدويل. وهو ما مكنها من ربط استقرارها البحري بمنظومة الأمن والسلم الدوليين على مدى بعيد.

بينَ المسار الزمني للدراسة أن الأزمات التي شهدتها منطقة الخليج العربي خلال الفترة (1980–1991) ولاسيما حرب الناقلات وحرب الخليج الثانية، شكلت عاملاً حاسماً في إعادة تكييف العقيدة البحرية العُمانية. فقد كشفت حرب الناقلات هشاشة الممرات المائية أمام التهديدات غير التقليدية، بينما رسخت حرب الخليج الثانية بعداً جديداً تمثل في التدويل المؤسسي للأمن البحري تحت مظلة الشرعية الدولية. وفي هذا السياق برزت الخصوصية العُمانية في إدارة موقعها الجيواستراتيجي بوعي سياسي متزن؛ إذ لم ينظر إلى الإشراف على مضيق هرمز باعتباره عبئاً أمنياً فحسب، بل مسؤولية سيادية ذات امتداد دولي. وقد تجسد ذلك في تبني سياسة الحياد الإيجابي، التي أتاحت للسلطنة الحفاظ على استقرار مياهها الإقليمية وتأمين انسيابية التجارة العالمية، دون الانخراط المباشر في صراعات تلك المرحلة. كما تؤكد الدراسة أن تطور الأمن البحري العُماني لم يكن استجابة آنية لظروف الحرب، بل امتداد لمسار استراتيجي بدأ منذ مطلع السبعينيات، أعاد تعريف البحر في العقيدة الوطنية من مجرد معطى جغرافي إلى فضاء استراتيجي تتداخل فيه الأبعاد الاقتصادية والعسكرية والقانونية. وتخلص الدراسة إلى أن التجربة العُمانية خلال تلك الحقبة تمثل نموذجاً متوازناً في إدارة العلاقة بين السيادة الوطنية ومتطلبات التدويل الملاحي، حيث استطاعت السلطنة تحويل التحديات الجيوسياسية إلى محفزات لتطوير منظومتها البحرية، وترسيخ مكانتها كفاعل مستقر في بيئة إقليمية شديدة الحساسية. وعليه، فإن القيمة المعرفية لهذا البحث لا تقتصر على تحليل تطور الأمن البحري في سلطنة عُمان، بل تمتد إلى تقديم إطار تحليلي لفهم كيفية إدارة الدول المشاطئة للممرات الحيوية للتوازن بين الأمن القومي ومتطلبات الأمن الدولي في سياق الأزمات.

التوصيات :

1- توصي الدراسة بضرورة تكثيف الدراسات المختصة في الشأن البحري العُماني بوصفه مجالاً مستقلاً للبحث، نظراً لارتباطه الوثيق بالتحولات الجيوسياسية في المنطقة وباستقرار الممرات المائية وأمن إمدادات الطاقة العالمية.

2- تعزيز التكامل الوظيفي بين المسارين السياسي والميداني في إدارة المجال البحري، استناداً إلى مكتسبات العقيدة البحرية العُمانية، بما يرسخ منهجاً مؤسسياً دائماً يوازن بين الالتزام بالحياد و متطلبات الحزم الاستراتيجي في البيئات المتوترة.

3- تحديث المنظومة التشريعية البحرية بما يضمن مواءمتها المستمرة مع تطورات القانون الدولي للبحار، وتعزيز كفاءة الرقابة والتنظيم للممرات المائية، بما يقلل من احتمالات وجود ثغرات قانونية خلال فترات الاستقرار أو الأزمات.

4- توسيع نطاق التكامل بين المنظومة الأمنية والمرافق اللوجستية، من خلال دعم الارتباط بين جهود حماية المجال البحري وخطط تطوير الموانئ، بما يعزز قدرة السلطنة على الحفاظ على تدفق التجارة الدولية حتى في ظل الأزمات الإقليمية

5- تبني مسار بحثي مقارن لدراسة تجارب الدول المشاطئة للممرات البحرية الحيوية، بهدف تعميق فهم آليات إدارة نقاط الاختناق الاستراتيجية، والاستفادة من النماذج الدولية في تطوير السياسات البحرية الوطنية

6- ترسيخ البعد البحري كعنصر بنيوي في التخطيط القومي الشامل، عبر دمج متطلبات الأمن البحري ضمن منظومة الأمن الوطني بوصفهِ ركيزة دائمة للاستقرار الاقتصادي والسياسي.

7- تطوير منظومة إنذار البحري المبكر والتي تعتمد على التكامل بين التقنيات الحديثة الساحلية، ونظم التتبع الالكتروني، وتحليل البيانات بما يعزز القدرة الاستباقية في التعامل مع التهديدات غير التقليدية في الممرات المائية الحيوية.

8- تعزيز برامج التأهيل والتدريب المتخصص في مجالات القانون البحري الدولي والأمن البحري ضمن المؤسسات العسكرية والمدنية المعنية، بما يضمن استدامة الكفاءة المؤسسية وتراكم الخبرة الوطنية في إدارة المجال البحري في البيئات الإقليمية المتغيرة.

قائمة المصادر:

أولاً: الكتب العربية

(1) الحربي، سعد بن عبدالله، الأمن البحري في الخليج العربي في ظل المتغيرات الدولية، الرياض، مركز الدراسات الاستراتيجية، 1999.

(2) العاني، عبد الجبار، حرب الناقلات وأثرها في الملاحة الدولية، بغداد، بيت الحكمة، 1994.

(3) الغامدي، عبد الرحمن، مضيق هرمز وأهميته الاستراتيجية، الرياض، مكتبة العبيكان، 1992.

(4) الفارسي، عبدالله بن محمد، السياسة الدفاعية العُمانية 1970–1995، مسقط، وزارة الإعلام، 1998.

(5) القبسي،خالد بن أحمد، الموانئ العُمانية ودورها في التجارة الدولية، مسقط، وزارة التراث القومي والثقافي، 2000.

(6) النبهاني، عبدالله بن سالم، السياسة الخارجية العُمانية في ظل التحولات الإقليمية، مسقط، وزارة الإعلام، 1995.

ثانياً: الرسائل والأطاريح الجامعية

(7) العذاري، محمد، الدور السياسي والدبلوماسي لعُمان في الشرق الأوسط في ظل السلطان قابوس بن سعيد 1970-2020، الأردن، جامعة مؤتة، أطروحة دكتوراه غير منشورة، 2009.

(8) مزعل، محمود عبد الكريم، سلطنة عُمان ومواقفها من القضايا العربية المعاصرة 1981-2017، الأردن، جامعة مؤتة، أطروحة دكتوراه غير منشورة، 2018.

(9)Al-Abri, Omran, The Process and Limits of Small State Neutrality: The Case of Oman between 1980 and 2022, UK, University of York, Doctoral Dissertation, 2024.

(10)Al-Khalili, Majid, Oman's Foreign Policy: Foundations and Practice, USA, Florida International University, Doctoral Dissertation, 2005.

ثالثاً: البحوث والدوريات العلمية

(11) حبيب، علي حسين، ودخيل، حسن كريم، الأبعاد الجيوسياسية لمضيق هرمز وأثرها في الأمن الإقليمي، مجلة الدراسات التاريخية والحضارية، مج 17، ع 1، 2025.

(12) الدليمي، هاني الخلف صالح، وعباس، علي حمزة، التسهيلات والمناورات العسكرية الأجنبية في مضيق هرمز 1980–1988، مجلة أبحاث كلية التربية الأساسية، مج 21، ع 2، 2025.

(13) سعيد، فوزية عبدالله، ومحمود، صلاح محمد سليم، حرب الناقلات خلال الحرب العراقية–الإيرانية وأثرها على الكويت 1984–1986، مجلة مركز بابل للدراسات الإنسانية، مج 13، ع 3، 2023.

(14) عباس، علي حمزة، استراتيجية الأمن والدفاع العماني نحو مضيق هرمز 1968–1980، مجلة أبحاث كلية التربية الأساسية، مج 12، ع 1، 2013.

(15) العريمي، سيف بن سالم، الأمن الخليجي في ظل المتغيرات الدولية، مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية، مج 25، ع 94، 1999.

(16) فرحان، أحمد محمود، الدور التاريخي للموقع الجغرافي لعُمان في النشاط البحري، مجلة الدراسات التاريخية، مج 12، ع 3، 2025.
(17) كزار، فلاح حسن، ومنشد، رياض ريحان، موقف دول الخليج العربي من حرب الناقلات النفطية 1984–1985، مجلة الباحث، مج 44، ع 3، 2025.
(18) المرشدي، محمد بن راشد، السياسة الخارجية العُمانية ودورها في تحقيق التوازن الإقليمي، مجلة دراسات الشرق الأوسط، مج 9، ع 2، 2017.

رابعاً: الكتب الأجنبية

(19)Cordesman, Anthony H., Iran and Iraq: The Threat from the Northern Gulf, Boulder, CO, Westview Press, 1994.
(20)Navias, Martin S., & Hooton, E. R., Tankers at War: The Evolution of the Tanker War 1980–1988, London, I.B. Tauris, 1996.
(21)Spykman, Nicholas J., The Geography of Peace, New York, Harcourt, Brace, 1944.
(22)Valeri, Marc, Oman: Politics and Society In the Qaboos State, London, Hurst, 2009.

خامساً: البحوث والمقالات الأجنبية

(23)Bueger, Christian, What Is Maritime Security?, Marine Policy, Vol. 53, 2015.
(24)Johnson, Thomas H., & Barrett, Raymond A., Omani Navy: Operating in Troubled Waters, Proceedings Magazine, Vol. 107, No. 3, 1982.

سادساً: التقارير والمنشورات الرسمية

(25)Congressional Research Service (CRS), Oman: U.S. Relations and Security Cooperation, Washington, DC, 1993.
(26)CSIS, The Lessons of Modern War, Volume IV: The Gulf War, Washington, DC, 1991.
(27)GAO, Persian Gulf: Logistics and U.S. Military Operations, Washington, DC, U.S. Government Printing Office, 1997.
(28)U.S. Department of Defense, Conduct of the Persian Gulf War: Final Report to Congress, Washington, DC, 1992.

سابعاً: الوثائق الدولية

(29) الأمم المتحدة، اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار، نيويورك، 1982.
(30) الأمم المتحدة، قرار مجلس الأمن رقم (660)، نيويورك، 1990.
(31) الأمم المتحدة، قرار مجلس الأمن رقم (661)، نيويورك، 1990.
(32) الأمم المتحدة، قرار مجلس الأمن رقم (678)، نيويورك، 1990.

Regional Conflicts in the Gulf Region and Their Implications for Omani Maritime Security (1980–1991)

Hind Sadiq Jassim

Prof.Dr. Wiam Shaker Ghani
College of Education for Women
University of Baghdad

hind.sadiq2404m@coeduw.uobaghdad.edu.iq

Keywords: Maritime Security, Oman, Strait of Hormuz

Summary:

This study examines the impact of regional conflicts in the Arabian Gulf during (1980–1991) on the development of maritime security in the Sultanate of Oman. It focuses on the Tanker War and the Second Gulf War as key turning points that reshaped the regional maritime environment and influenced Oman's national priorities.

Using a historical-analytical approach, the study compares maritime threats during both conflicts and analyzes their impact on Omani decision-making in managing the maritime domain at both diplomatic and institutional levels.

It argues that these crises did not create Oman's maritime security from the outset, but rather acted as catalysts for reorganizing state priorities and strengthening maritime security as a core element of national stability.

The findings show that the internationalization of maritime security during the Second Gulf War contributed to the development of a long-term preventive approach in Oman, combining positive neutrality with institutional readiness, and linking maritime security to development and regional stability.